يترأس وفد الكويت إلى الاجتماع الخامس لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية في «جدة»

الكندري: نبحث زيارة وفد المجالس الخليجية إلى الكونغرس الأميركي والبرلمان الأوروبي

قال الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري ان الاجتماع الخامس لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي سيبحثون خلال اجتماعهم اليوم السبت والأحد خمسة عشر بندا تتعلق في القضايا البرلمانية الخاصة بالبرلمانات الخليجية.

وأضاف الكندري الذي يترأس الوفد المشارك في تصريح صحافي قبيل مغادرته البلاد متجها إلى مدينة جدة في المملكة العربية السعودية للمشاركة في الاجتماع الخامس لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي كان مقررا لها أن يترأس الوفد فيه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي إلا أن ظروف حل مجلس الأمة حالت دون ذلك.

وأوضح الكندري ان الاجتماع سيناقش عددا من المقترحات المهمة منها مقترح من مجلسي الشورى العماني والمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي بشأن تنظيم مؤتمر برلماني خليجي مشترك على هامش الاجتماعات الدورية لرؤساء المجالس التشريعية في دول المجلس علاوة على مقترح مجلس الشورى العماني ومجلس الشورى والنواب بمملكة البحرين بشأن زيارة وفد من أعضاء المجالس التشريعية إلى الكونغرس الأميركي والبرلمان الأوروبي.

وكشف الكندري عن أن البيان الختامي سيتلوه الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويرافق الأمين العام وفد يضم كل من الأمين العام المساعد للشعبة البرلمانية توفيق الوهيب ورئيس التنسيق والمتابعة ناصر عبد الجادر ورئيس قسم التصوير والمونتاج مسلط السبيعي.

الامين العام لمجلس الامة علام الكندري لدى مغادرته البلاد متجها إلى السعودية

جوهر: الأمير اشترى استقرار البلد

اكد النائب السابق د.حسن جوهر ان قرار صاحب السمو الأمير بحل مجلس الأمة يختزل حجم الحكمة السياسية والخبرة العميقة وبعد النظر الذي يتمتع به سموه، مضيفا ان صاحب السمو الأمير اشترى استقرار البلد ونزع فتيل نار الفتنة المتوقدة، واختار ان ينحاز الى الشعب الكويتي.

واكمل جوهر: فضيحة الايداعات المليونية وصمة عار على جبين السلطة التشريعية وقد عرف بعض المرتشين ونحن بانتظار معرفة الراشي وعلى أحر من الجمر، واتمنى من رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن يأمر وزيري العدل والمالية بنشر اجابتهما عن اسئلة النواب السعدون والبراك والصرعاوي.

واختتم جوهر حديثه قائلا: لنستوعب الدرس فجميع الانظمة التي سقطت امام رياح الربيع العربي والزحف الشبابي كان الفساد هو العلة المزمنة والمشتركة بينها.

د.حسن جوهر

الدقباسي: اجتماعات المجالس الخليجية تعزز التكامل المنشود بين شعوب الخليج

أكد رئيس البرلمان العربي النائب السابق علي الدقباسي أن اجتماعات رؤساء مجالس الشورى والبرلمانات الخليجية العربية مهمة لتعزيز أواصر المشاركات الخليجية وصولا إلى التكامل المنشود بين شعوب الخليج، مشيدا بموقفهم الذي دعم الكويت للوصول الى رئاسة البرلمان العربي.

وقال الدقباسي: إنه من المهم مشاركة البرلمان العربي والاطلاع على الاجتماع ومعرفة الأنشطة المستقبلية التي تبدأ في جدة بالمملكة العربية السعودية اليوم، مؤكدا أن الموقف الخليجي موحد ومنسجم ومؤثر، ومن المهم التنسيق المستمر لزيادة فاعليته لتحقيق مصالحه المشتركة، بالإضافة إلى مصالح الأمتين العربية والإسلامية.

وأكد الدقباسي «جميعنا جزء منه وجزء من الأمن القومي العربي في أبرز أهدافه»، مشددا على ما يحقق مصالح الشعوب وجهتها وغايتها، وان البرلمان العربي يضم 24 عضوا من المجموعة الخليجية، «تشعر بأنهم من بلد واحد ومن عائلة واحدة وحققوا إنجازات مهمة ومؤثرة للصالح العربي والخليجي».

علي الدقباسي

العجمي: صاحب السمو الأمير نزع فتيل الأزمة وعلى الناخب اختيار من يستحق تمثيله

اعلن النائب السابق عبدالله مهدي العجمي عن ترشيح نفسه لخوض انتخابات مجلس الامة عن الدائرة الخامسة، مشيرا الى انه لا يسعنا بهذه المناسبة الا ان نقف وقفة اجلال لصاحب السمو الأمير، حفظه الله، على حكمته السياسية ونزعه لفتيل الأزمة التي حلت بالبلاد مؤخرا بسبب تعثر التعاون بين السلطتين.

وقال العجمي في تصريح صحافي ان صاحب السمو الأمير، حفظه الله، هو أبوالسلطات الثلاث ولا شك انه بقراره حل مجلس الأمة قد راعى مصلحة الكويت وعليه نحن لا نملك إلا ان نعرب عن بالغ تقديرنا لهذا القرار التاريخي الذي بإذن الله تعالى سيصب في مصلحة البلاد والعباد، معربا عن امله ان تتم الانتخابات النيابية في جو ديموقراطي خصوصا ان رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك عرف عنه تصديه للفساد وعليه مسؤولية كبيرة في هذه المرحلة وهو بإذن الله تعالى أهل لها.وتمنى العجمي من الشعب الكويتي وناخبي الدائرة الخامسة خصوصا ان تنصب اختياراتهم على المرشحين الذين يراعون المصلحة العامة ويستحقون تمثيلهم، لافتا الى ضرورة ان يضعوا في اعتبارهم تقييم المرحلة السابقة للمجلس المنحل حتى يكون هناك نواب على قدر من المسؤولية والتمثيل الشعبي لان الكويت تستحق الكثير.

عبدالله العجمي

تحليل سياسي

هل تحتاج الكويت إلى إصلاحات قبل الانتخابات؟

رويترز: مع إصدار صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مرسوما بحل مجلس الأمة والعودة للأمة يثور التساؤل: هل إجراء انتخابات دون معالجة الأسباب الجذرية للازمة السياسية يحمل في طياته أزمة أعمق؟

وتعيش الكويت منذ سنين مشاحنات بين تحالف فضفاض من نواب المعارضة والحكومة التي كان يقودها سمو الشيخ ناصر المحمد بسبب اتهامات بالفساد وسوء الإدارة وهو ما ينفيه.

ولا يلمح احد إلى ان الكويت ـ دولة الرفاهية من المهد إلى اللحد حيث يبلغ نصيب الفرد من الدخل حوالي 48 ألف دولار ـ تتجه نحو انتفاضة على نمط الربيع العربي.

ولكن الأزمة حالت عمليا دون مناقشة خطط التنمية الخاصة بالنفط والبنية التحتية والمجالات الأخرى او إقرارها من قبل الحكومة منذ تم تعيين سمو الشيخ ناصر لأول مرة رئيسا للوزراء في أعقاب تولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد السلطة عام 2006.

وفي الشهر الماضي بدا ان الأزمة تجر الكويت إلى نمط الاحتجاجات الحاشدة عندما قاد نواب في مجلس الأمة ناشطين لاقتحام مقر البرلمان، ورد صاحب السمو الأمير بإصدار أوامر بشن حملة صارمة ضد ما اسماها محاولات لزعزعة استقرار البلاد.

وقال الناشط والكاتب السياسي احمد الديين: «أزمة النظام السياسي والحاجة إلى إصلاحات تتجاوز مسألة استقالة رئيس الوزراء أو حل البرلمان»، وأضاف «تغيير الوجوه سيعيد تدوير الأزمة فقط، الآن هدأ الاحتقان ولكن الأسباب الجذرية للمشكلة لاتزال موجودة»، والصلاحيات التي يحتاجها مجلس الأمة الكويتي للاضطلاع بواجب الإشراف على عمل الحكومة لضمان الكفاءة والشفافية باتت على المحك في بلد يتمتع بواحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم.

ويقول نشطاء ان الأزمة نتاج شعور الأسرة الحاكمة بالتميز وعدم التسامح مع استدعاء البرلمان لوزراء لمساءلتهم بشكل علني، واتخذت الأزمة منعطفا جديدا في أغسطس عندما ذكرت وسائل إعلام كويتية أن البنوك المحلية لديها شكوك بشأن ودائع كبيرة في حسابات بعض البرلمانيين وأفراد أسرهم.

ويقول نشطاء انه منذ ذلك الحين أحيل ما لا يقل عن 13 من المشرعين للنيابة العامة للتحقيق في مزاعم بأن الحكومة كانت تدفع للنواب لشراء ولائهم في اقتراعات سحب الثقة.

وقال المعلق السياسي غانم النجار: «لقد كانت الأزمة تختمر منذ أكثر من ثلاث سنوات وهي تنبع أساسا من سوء الإدارة السياسية وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ أي برنامج»، وفي نوفمبر رفضت الحكومة طلبا صريحا من قبل نواب لاستجواب الشيخ ناصر في البرلمان بشأن مزاعم فساد، واستخدمت الحكومة في الماضي حيلا أكثر ليونة لمنع استجواب رئيس الوزراء.

وقال النائب المعارض مسلم البراك آنذاك انه عندما يتم انتهاك الدستور سيريد الناس الثأر، وقال محللون ان محاولات تقويض سلطات البرلمان هي نتيجة ركود النظام السياسي الذي تشكل عندما غادرت السلطة الاستعمارية البريطانية البلاد في الستينيات من القرن الماضي، والنظام السياسي الكويتي أكثر ديموقراطية من أي مكان آخر في دول الخليج العربية ولكن في ضوء الربيع العربي بدأ بعض الكويتيين الضغط من أجل نظام ملكي دستوري.

وتتصارع باستمرار مؤسستا البرلمان المنتخب شعبيا ومجلس الوزراء لكن البرلمان أصبح أكثر إصرارا في السنوات الأخيرة على الاضطلاع بصلاحياته في الإشراف على التعيينات الوزارية والإنفاق، وفي الأشهر القليلة الماضية زادت الدعوات لتغيير نظام تقاسم السلطة المستمر منذ الاستقلال.

وهذا من شأنه السماح بتشكيل أحزاب سياسية ستتنافس في الانتخابات ويكون لها رأي في تشكيل مجلس الوزراء، ويقول محللون ان الدستور يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية ولكنها بحاجة الى برلمان قوي لصياغة التشريعات اللازمة.

وقال الديين: «الدستور يحتاج لتطوير نحو مزيد من الديموقراطية مثلما حدث في المغرب» مشيرا الى التغييرات الأخيرة التي شهدها المغرب حيث شكلت الحكومة حاليا من قبل الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. وأضاف «نحن بحاجة إلى إصلاحات دستورية ويجب إلغاء الحماية الاستثنائية التي تمنح لرئيس الوزراء».

من أبرز البرامج الكوادر المالية للمواطنين

برامج المرشحين الانتخابية «آخر صرعة».. والناخبون: «ما نبي برامج ما توكل خبز»

تجهيز الدعاية الانتخابية لاحدى الحملات الانتخابية

مقار المرشحين بانتظار الناخبين

جموع الناخبين حاضرة في احدى الندوات (صور ارشيفية)

مع انتظار اعلان فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الامة المقبلة بدأ بعض مرشحي الدوائر الخمس البحث عن برنامج انتخابي يجذب الناخبين يكون على «آخر صرعة» بدلا من البرامج السابقة التي تداولها المرشحون، واصبحت لدى الناخبين في الوقت الحالي «ما توكل خبز».

بعض المرشحين في الدوائر الخمس بدأوا البحث عن برامج انتخابية قريبة الى قلب المواطن الكويتي من اهمها وابرزها التي تخص الجوانب المالية وهي «الكوادر المالية» التي اخذت شوطا من الاضرابات، واقرت لجهات ولم تقر للجهات الاخرى، مما جعلها برنامج انتخابي مهم يتحدث عنه المرشحون في حملاتهم الانتخابية وندواتهم ويفتح الشهية لجذب الناخبين، بدلا من التحدث عن الخدمات وبعض الامور الأخرى التي يتكلم عنها الاغلبية، واصبحت موضة قديمة لا يعترف بها، مع العلم اننا وللاسف لا نراها عند وصولهم الى قبة البرلمان.

اما النوع الآخر من المرشحين فبدأ «يفتر بالديوانيات» لمعرفة ما ميول الناخبين ورغباتهم في المرشح المقبل للانتخابات ليعرفها ويضعها ضمن «منيو البرنامج» الذي سيضعه لكي يقدمه للدائرة التي سيترشح فيها، خاصة ان لكل دائرة ميولها ورغباتها وليست متشابهة، لذلك يهم المرشح معرفة ميول ورغبات الناخبين في دائرته كي لا يطرح برنامج «يوهقه»، خصوصا ان الناخبين في الوقت الحالي اصبح لديهم وعي انتخابي ووعي في التجربة الديموقراطية والسياسية، علما ان اكثر الناخبين بدأوا الاهتمام بالقضايا التي تخص مصلحتهم فقط وابتعدوا عن اي قضايا اخرى ليس لها «ناقة ولا جمل» بمصلحتهم الخاصة.

والبرامج الانتخابية للمرشحين متنوعة ومختلفة «كوكتيل»، منها ما يخص الاقتصاد والسياسة وغيرها من البرامج التي بدأ يعتبرها الناخب مجرد «هرج» لا معنى له وليست على مستوى تفكير الناخب الذي مل من الشعارات والتزييف التي يطلقها بعض المرشحين، حيث يبحث الآن عن مشرحين «غير شكل» لتغيير حياته ونمط معيشته خلال الفترة المقبلة.

وفي النهاية نتمنى من مرشحي الأمة طرح برامج تفيد المواطن الكويتي ومصلحته والابتعاد عن البرامج التي تثير الطائفية والتوتر في المجتمع الكويتي، لاننا في النهاية كلنا يهمنا مصلحة الكويت والمواطنين.

● عبدالكريم العبدالله